

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## فضاء البحار وقناة البحرين

علي هاشم

يستوجب الاعلان الأردناني عن طرح مناقصة «قناة البحرين» الواسلة بين المين والأحمر هذا العام، والبدء بدراسة مسارات أنابيب النفط العراقي عبر أراضيها إلى العقبة، قراءة هادئة.. فلئن اتفقنا على أن الحروب العسكرية تخاض لأهداف اقتصادية، فإن معيار «تحقق الأهداف» في استيضاح نجاح الحرب التي شنت على سورية باسم «الثورة» من فشلها، يؤسس للاعتراف بدونها من تحقيق أحد أهدافها.

في ٢٠١٠، مضت سورية بثبات نحو استثمار موقعها، وما إن انطلقت نحو تسويق قلب الجغرافيا الاقتصادية في المنطقة والعالم، ذهبت أوساط اقتصادية حكومية آنذاك للحديث (بتلغف) عن ضرورة ربط ميناء العقبة الأردني (سككياً) بالأراضي السورية ومد شبكات الاتصالات نحو المحطة القارية في جدة السعودية، مفصحة عن ترجمتها الخاصة لما أطلق عليه (فضاء البحار الخمسة) محولة بذلك الطبيعة الإستراتيجية للجغرافيا السورية إلى مجرد «محطة أخيرة» في طرق التجارة.. في تلك الأثناء بذلت الأردن مساعيها لإغراء العراق باستثمارته... من دون جدوى!... بعدها بأسابيع، قدمت الاتفاقية السورية العراقية لـ ثلاثة أنابيب نفط وغاز إلى موانئ المتوسط العربية ترجمة اقتصادية حقيقية لذلك الفضاء الذي تتوسطه سورية. في تلك الحقبة، لم يكن من الصعب إبراك صراع المصالح المتناقم في المنطقة، أنابيب النفط شكلت نافذة إيراد أعاده، وفي الوقت الذي يصعب فيه على المرء تصور الأهمية التي يحتزتها ميناء كالعقبة قياساً بالموانئ السورية التي تستورد الملكة «الجاره» ما يقارب ٦٠٪ من احتياجاتها عبرها، فإن محاولة إحياء (عظام) ميناء العقبة (وهي رميم) فضح المخاوف الغربية من إبراك سورية لماهية موقعها.. وعند أول انطلاقة نحو الفضاء الجديد، جاءت الحرب باسم «الثورة» بثمنها وآملها المدروسين، تعيد تسييل خطوط الطول والعرض العابرة لجغرافيتها..

اليوم، يؤسس الاتفاق الأردناني العراقي لخطة مقدمة في إعادة رسم خطوط التجارة للمنطقة، بحسب الأمر انتصاراً للغرب في إقصاء الجغرافيا السورية، ومع إعلان الملكة عن دخول الأنابيب التي تكلف ١٨ مليار دولار لنقل مليون برميل يومياً عبر ١٧٠٠ كلم مرحلة تحديد المسارات.. وفي الواقع، هذا النوع من الترتيبات يمتد بتأثيره لوقت طويل، إذ لن تتأخر الخطوط التجارية من الارتسام على جانبيه، وإذا ماتت إدماجها لاحقاً -وهذا بحكم الموكد- ضمن مشروع «فضاء قناة البحرين» بعد تجسد نبوءة هرتزل بتحويل البحر الميت إلى رصيف متقدم ليأخذ حيفا، يتعاظم البين بأن المشروع برتمه سيشكل حجر الزاوية في إعادة تشكيل النسخة الجديدة من «الشرق الأوسط» في شقها الاقتصادي!

ثمّة قدر يقاوم هذا المستقبل، فمنطق الجغرافيا سيدافع عن ذاته في سورية، وما تهريب طرق التجارة التاريخية إلى شمالها (من إيران والعراق إلى تركيا عبر معابر كردستان فأوروبا) وإلى جنوبها (العراق الأردن حيفا، وقريباً: الخليج الأردن حيفا) إلا التناغم ظرفي مؤقت أقرب للهروب من حتمية ذلك المنطق!... وحده منع التقاء التراب السوري بالعراقي، قد يكسر ذلك المنطق عبر كسر الجغرافيا.

## | محمد راكان مصطفى

أكد معاون وزير المالية جمال مدلجي لـ«الوطن»، إمكانية تطبيق قانون الفوترة في الظروف الحالية، كما أشار إلى الأثر الإيجابي عند تطبيق هذا القانون على انخفاض أسعار السلع، مبيّناً أن الارتفاع الحقيقي للأسعار سببه عدم وجود سلطة رقابية أو جهة تستطيع تحديد ربح التاجر بصورة دقيقة، على حين أن وجود الفاتورة سيؤدي إلى خلق توازن في تسعير البضائع بين البائع والمشتري، وسوف يساهم في تحديد أرباح التاجر.

مؤكداً أن تطبيق نظام الفوترة سيؤدي إلى سوق حرة بصورة منضبطة وليس بشكل انقلاطي، وسوف يكون هناك وجود لتدخل الدولة عند حد معين لمصلحة المواطن ليس عن طريق تحديد سعر البضائع، وإنما التدخل من خلال تحديد هامش الربح. هاشم مدلجي على أنه من دون نظام للفوترة لا يمكن أن يكون هناك تكلف ضريبي، ويمكن أن يطلق عليها تسميات مختلفة كالأتاوة الضريبية أو التخمين الضريبي، لأن الشرط الأساسي للتكليف الضريبي أن يثبت بمستندات ومعلومات، وكما هو معلوم: الفاتورة هي أهم المستندات.

وأوضح مدلجي في حديثه لـ«الوطن» أن المشكلة في موضوع الضريبة تعود أساساً إلى أن المعالجة تتم بمجهول واحد، في ظل عدم امتلاك سعر بيع البضاعة والذي يتم تحديده تقديرياً، وبما أن الحكومة قامت بتحديد أسعار الاستيراد، أصبح من مصلحة المستورد حالياً التلاعب بالأسعار في الفواتير ما يضمن ربحاً إضافياً، على اعتبار أنه لا توجد جهة تتأخذ بموضوع السعر حتى بعد تحديده من قبل الدولة، ولكن في ظل تطبيق نظام الفوترة ستختلف المعايير، وسوف يكون التاجر ملزماً بالكشف عن كامل أرباحه، وسيتم الوقوف على السعر الفعلي من خلال معرفة من اشترى البضاعة، علماً أنه ولو اشترى البضاعة بسعر معين وأحضر فاتورة بسعر أكبر من الحقيقي، وتم دفع الجرمك وضريبة الدخل والتكاليف وفقاً لتصرّحه، فسوف تتحقق المنافسة في السوق، وسيتم

## الفوترة تؤدي إلى سوق حرة غير منفالته

## معاون وزير المالية لـ«الوطن»: «الإكراميات» في الجمارك عرف اجتماعي!

## استثناء بعض المهن من الفوترة «فني» وليس «مجالمة»



وعن الإصلاح الضريبي أشار مدلجي إلى أن عناصر الإصلاح الضريبي هي: قبول كامل المبلغ المصرح به من قبل التاجر. مبيّناً أن هذا الأمر لا يعتبر قبولاً بالفساد من المالية، وأن من طلب كل شيء خسر كل شيء، لذا يجب أن تكون جديدين في التعامل مع القضية، مؤكداً أن موضوع الإكراميات في الجمارك موجود وأصبح عرفاً اجتماعياً.

بيد البضاعة بسعرها الحقيقي مع إضافة هامش ربح مقبول، الأمر الذي يمكن المالية من معرفة السعر الحقيقي للبضاعة والذي سيتم اعتماده ومحاسبة التاجر بناء عليه.

وأوضح مدلجي أنه عند التصريح من قبل المستورد عن كلفة البيان الجمركي بالإضافة إلى المبلغ الذي تم دفعه «براني» (وهذا شيء يحدث ولا يمكن تكذيبه)، يتم بالاستناد إلى المعلومات المتركمة

## تعليقاً على مواد مشروع مرسوم الفوترة

المهن، فليس هناك فائدة من الفاتورة في السلع المحددة وأسعارها كالألوية، ولدى الباعة الجوالين الذين لا يملكون محلات محددة. مبيّناً أن عملية استثناء بعض المهن من الفوترة تعود لعلة فنية بحتة، ليس فيها مجالمة، مؤكداً أن أي تشريع ضريبي لنظام الفوترة موجود فيه هذا النص لعدم القدرة على تشغيل المهن والخدمات في القانون. وأشار إلى ضرورة إصدار المرسوم قبل بداية السنة بثلاثة أشهر كحد أدنى، ليتمكن المواطنون من الاطلاع عليه، ويجب أن يأتي بقرار من وزير المالية ليشمل مكلفي الأرباح فقط، كخطة أولى، فأغلبهم مستوردون ولديهم دفاتر حسابات، كي يعتادوا على أن تكون عملية البيع والشراء موثقة بفاتورة.

بمناقشة بعض مواد مشروع مرسوم الفوترة، وتحديد المادة الثالثة منه التي جاء فيها أنه يحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة المهن والسلع المستتانة من الفعاليات الملزمة بتنظيم فواتير مبيعاتهم نقداً - أجلاً، والمادة الرابعة التي جاء فيها «يحدد بقرار من وزير المالية فئة المكلفين المزمين بإبرار الفاتورة إلى الدوائر المالية عند الطلب»، للاحظ إمكانية أن تسمح المادتان باتخاذ قرارات من قبل ثلاث وزارات لمنح استثناءات، حيث من الأجدي أن تحدد الاستثناءات والفئات الملزمة من خلال تعليمات تنفيذية تصدر عن وزير المالية.

وتعليقاً على ذلك بين مدلجي لـ«الوطن» أن ما جاء في تلك المواد مرتبط بعدم شمولية نظام الفوترة لجميع

## مدير الجبوب: لا تنسيق مع التجارة الخارجية وموسمنا جيد

## استيراد ١٥٠ ألف طن قمح و٨ آلاف طن خميرة عبر الائتماني الإيراني

وائل الدغلي



كشف مصدر حكومي مسؤول لـ«الوطن»، عن طرح عقد بالتراضي لتأمين ١٥٠ ألف طن من القمح إضافة إلى ٨ آلاف طن من الخميرة عبر الخط الائتماني الإيراني.

وأوضح الكمية المطلوبة للشراء تخضع للزيادة أو النقص بنسبة ٢٥٪ حسب رغبة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية المعلقة عن طلب الشراء، مع اشتراط أن يكون القمح من إنتاج الموسم الأخير وستكون الأسعار المقدمة باليورو واصلت إلى المرافئ السورية، وفترة تقديم الطلبات ٥ أيام تنتهي يوم الثلاثاء المقبل. والخط الائتماني الإيراني تأمين ٢,٥ مليون طنة تونا، و٣ ملايين طنة ١٨٥ غراماً، و٣ ملايين طنة سريدين، لطرح مع ضمن صالات المؤسسات التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأكد المصدر أنه لم يتم طلب أي كمية من الزيت أو السنون على الخط الائتماني الإيراني، كما جرى في المرة السابقة نتيجة لتحسن الإنتاج المحلي وقدرته على تلبية حاجة السوق المحلية وهذا يتماشى مع السياسة الحكومية في تشجيع المنتج الوطني. ويركز الخط الائتماني الإيراني الجديد الذي يبلغ حجمه مليار

دولار على تأمين الاحتياجات الرئيسية من النفط والغاز والسوداء. وقد أعلن عن ثلاثة مشروعات صناعية دوائية مع الجانب الإيراني أدرجت ضمن الخط وهي مشروع معمل السيرومات وخط جديد لإنتاج الشراب الجفاف وتوريد أدوية نصف مصنعة واستكمال بقية مراحل تصنيعها في سورية. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام مؤسسة الجبوب موسى نواف العلي أنه لا يوجد تنسيق بين المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ومؤسسة الجبوب، مبيّناً أن التجارة الخارجية تقوم بالخطوات التي تراها مناسبة، علماً بأن الموسم مبشر، ولكن لا يزال تسليم القمح في مرحلته الأولى.

من جهة ثانية أشار رئيس لجنة المخازن الاحتياطية زياد هزاع إلى أن زيادة كميات القمح المتوفر لدى المؤسسة العامة للجبوب وهو المتوقع في الفترة القادمة سيؤدي إلى عودة نسبة استخراج الشراب من القمح إلى ما كانت عليه وتقليل نسبة نخالة القمح في الخبز التي أدت إلى تغير لون الخبز للأسمر.

وهناك شكوى حول نوعية الرغيف من جهة أن الطحين الخالي يعاني عدة مشاكل تتعلق بدرجة التحبيب وعدم قدرة المطاحن في الظروف الحالية ومع ضغط العمل الشديد وصعوبة الصيانة على تزويد المخازن بنوعية طحين جيدة بشكل مستمر أو من نوعية القمح في حال كونه مخزناً لفترة

## مدافظ طرطوس للتجار: معالجة البضائع المهربة من مصدرها

| طرطوس - محمد حسين

أي مخالفة لأي صيدلية زراعية خلال العام ٢٠١٥ ومراقبة محطات الوقود إضافة إلى ضبط عمل المشاغل الخاصة في المنازل التي يصل عددها في المحافظة إلى ٢٠ ألف مشغل. وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس وهيب مرعي: إن من أولى واجبات التجار والصناعيين أن يقدموا رأياً متوازناً يحافظ ويرعى المصالح التجارية والصناعية ويجمي الصناعة المحلية والمنتج الوطني وإذا كان هناك الكثير من العقبات في سبيل تطويرها فإننا من خلال اجتماعاتنا مع الحكومة والسادة الوزراء نعمل على إبطال هذه العقبات وسبل معالجتها إلى الجهات المختصة منوها إلى أن التجار يشكلون جيش سورية الاقتصادي ويقفون صفاً واحداً خلف الجيش العربي السوري في عملياته ضد المجموعات الإرهابية المسلحة مشيراً إلى أن الغرفة قامت بالتعاون مع الجهات المعنية بتشكيل لجنة لضبط أسعار الخضار والفواكه تزامناً مع حلول شهر رمضان المبارك.

الشراء منهم والتعایش معهم لتعشيش سوية في سورية وخاصة أن التجار الكبار معظمهم غادر القطر بالإضافة إلى النظر بالتكاليف الإضافية على إجازات الاستيراد المفروضة على تجار طرطوس الأمر الذي يمكن تشبيهه بإفراغ طرطوس من رأس ماله عبر استدعاء عدد من رجال الأعمال من طرطوس من قبل الضابطة العدلية إلى دمشق.

وأكد محافظ طرطوس صفوان أبوسعدى خلال الجلسة أن طرطوس محافظة مقبلة اقتصادياً وهي في طريقها لتصبح قطبا اقتصادياً مهما. وأوضح فيما يتعلق بموضوع الجمارك ومراقبة البضائع المهربة أن الأمر يجب أن يعالج بأسبابه وليس بنتائجه فالبضائع المهربة التي تصل إلى طرطوس تأتي من مناطق أخرى خاصة رقابة الجمارك أيضاً كيف تعبر إلى المحافظة مبيّناً أن المحافظة تعمل على إزالة كافة المخالفات في الشوارع من أشكاش وغيرها كما سيتم التركيز على وضع الصيدليات الزراعية ومراقبة عملها التي تبين عدم وجود

تركزت مداخلات تجار وصناعي طرطوس خلال اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي على ضرورة الإسراع بإقرار قانون التقاعد مؤكداً أنهم على استعداد لدفع ما يترتب عليهم وزيادة القسط الشهري أو السنوي الذي يترتب على التجار كبار السن إضافة إلى مراعاة وضع التجار الذين لا يتمكنون أصلاً من الحصول على فواتير نظامية لتقديمها للتأمين ومعالجة وضع الصيدليات الزراعية ومراقبة عملها بشكل دقيق والزام أصحاب الكازيات بتأمين مادة المازوت للمواطنين بشكل دائم مطالبين بالتعاون مع الصناعيين الذين يملكون مشاغل صغيرة ولا يتمكنون من وضع تسعيرة أو تكييت خاص.

كما طالب الأعضاء بإيجاد طريقة قانونية لعمل المشاغل المنزلية مثل ورشات الألبسة والأحذية التي تكاثرت خلال الأزمة خاصة فيما يخص غياب الفوترة للأفضل أن يتم

## رئيس جمعية الصاغة بحماة يكشف لـ«الوطن»:

## عصابات تزور الذهب في تركيا وترسله إلى أسواقنا

## طمع بعض الصاغة شجع المتلاعبين على التزوير



إعادة بيعها بسعر أعلى. لافتاً إلى وجود حالات تم البيع خلالها بوجود فاتورة مزورة، ولذلك جدد شهذا مطالبته بتوحيد الفواتير الخاصة ببيع الذهب في جميع المحافظات بحيث يكون شكل الفاتورة موحداً ولكل جمعية ختمها الخاص على الفاتورة، وأكد أن الجهات المختصة تقوم بمتابعة ملف الغش والتزوير وجمعت العديد من المعلومات لتقاطعتها للوصول إلى عصابة التزوير والغش بالإضافة إلى تكثيف دوريات البحث والتحري.

حال وجود حالة غش وتزوير. وبين شهذا أن حالات الطمع لدى بعض الصاغة هي التي أوقعتهم في شراء القطع المزورة، حيث يدعي البائع أنه مضطر لبيع الصاغة نتيجة ظروف قاهرة ويقبل بتخفيض السعر ليعري الصانع بعملية الشراء. مبيّناً أن ارتفاع سعر الذهب شجع المتلاعبين بتكثيف عمليات التزوير واستغلال الطمع لدى بعض الصاغة محملاً الصاغة جزءاً من مسؤولية الغش الذي يحدث نتيجة طمعهم في شراء قطع ذهبية رخيصة بهدف

كشفت رئيس جمعية الصاغة وصنع الحلّي في حماة عصام شهدا عن وجود حالات تزوير وتلاعب بحلي ومصاغ ذهبية في حماة، حيث تكررت عمليات بيع قطع نحاسية أو ذهب منخفض العيار وعليها دغمة ذهب أصلي، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات الغش والتلاعب انتشرت بشكل رئيسي في مناطق ريف حماة حيث يختار المتلاعبون المناطق الريفية كونها بعيدة عن مركز جمعية الصاغة ويمكن التلاعب مع أصحاب محلات الذهب في الريف لعدم امتلاكهم الخبرة الكافية لكشف هذا النوع من الغش.

وأشار شهدا إلى ورود معلومات بأن القطع الذهبية المشوشة في أسواقنا تأتي عن طريق تركيا، حيث يوجد هناك عصابات للتزوير تقوم باستعمال أقلام ليزيرية لكف الدغمة الرئيسية على قطعة الحلّي الأصلية ولصقها على قطعة نحاس أو ذهب منخفض العيار. موضحاً إن ما يسهل إمكانية التزوير والغش في أسواق حماة وريفها أن